

## شروط وأحكام بطاقات سامبا الائتمانية

### تمهيد:

حيث أن مقدم الطلب يرغب في الحصول على ائتمان من مجموعة سامبا المالية (سامبا) من خلال بطاقة سامبا الائتمانية (فيزا / ماستركارد) ("البطاقة") بالإضافة إلى خدمات هاتف سامبا المصرفي وخدمات وأجهزة الصرف الآلي وخدمات الإنترنت ذات الصلة، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية:

• يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

### الشروط والأحكام الخاصة بالعمل (حامل البطاقة):

- عند قبول طلب البطاقة وإصدارها، يتم إرسالها مع نسخة من الإفصاح المبدئي بالبريد إلى عنوان العميل وعلى مسؤوليته وعند تسلم البطاقة يقوم بالتوقيع فوراً في المكان المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.
- يقوم حامل البطاقة ببدء تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبريد مباشرة أو عن طريق سامبا اون لاين، إن أي استعمال للبطاقة أو للخدمات المذكورة سوف يشكل قبولاً من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.
- يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا بقيت البطاقة بدون تفعيل لمدة تزيد عن الستين.
- يتعهد حامل البطاقة بإشعار سامبا بأية تغييرات تحدث تتعلق ببياناته الشخصية مثل الهوية أو الإقامة وعنوانه أو أرقام هاتفه أو وظيفته والتوقيع. وفي حالة عدم تزويد سامبا بالبيانات أو في حالة عدم صحة البيانات المقدمة، يجوز لسامبا إيقاف البطاقة، رفض تجديد البطاقة، أو إلغاء حساب البطاقة والمطالبة بتسديد جميع مستحقات البطاقة.
- يجوز لحامل البطاقة، وفقاً لاختيار سامبا، أن يحصل على أربع بطاقات إضافية (البطاقات الإضافية) كحد أقصى لأقاربه المباشرين ممن هم فوق سن الثامنة عشر (18) من العمر، ويلتزم حامل البطاقة بالوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن تلك البطاقات / البطاقات الإضافية، لا تصدر بطاقة إضافية إذا كان الحد الائتماني للبطاقة الأساسية هو ٢٠٠٠ ريال أو أقل.
- يقبل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تتم باستعمال بطاقته / بطاقته الخاصة أو الإضافية للحصول على الخدمات البنكية باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر الاتصال المباشر أو الاتصال قريب المدى أو خلافاً، كما ويقبل أن تكون سجلات البنك الخاصة بتلك العمليات نهائية وملزمة له. ويقوم حامل البطاقة بتسوية جميع مناعاته / مناعاته مع التاجر بدون أدنى مسؤولية على سامبا.

يمكن لحامل البطاقة استخدام بطاقته للسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي المحلية والدولية وكذلك من البنوك و يعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.

يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات بالعملة الأجنبية ستخضع لسعر التحويل إلى الريال السعودي وكذلك على هامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي.

٨,١ يوافق حامل البطاقة على أن جميع العمليات الأجنبية بما في ذلك العمليات المدفوعة بالريال السعودي سوف تخضع لهامش العمليات الدولية، ويقبل جميع الهوامش الناتجة عن هذه العمليات حسب جدول الإفصاح المبدئي

٩ يوافق حامل البطاقة على أن عمليات التحويل من حساب الائتماني للبطاقة إلى الحساب الجاري تعتبر عمليات سحب نقدي، و يعتبر مسؤولاً عن أي رسوم تنتج عن هذه العمليات، حسب جدول الإفصاح المبدئي.

١٠ يلتزم حامل البطاقة بدفع جميع المبالغ المذكورة في ٦ البند أعلاه للبنك حتى ولو لم يكن حامل البطاقة قد وقع على فاتورة شراء أو سحب نقدي.

١١ يوافق حامل البطاقة على التسجيل الآلي (بدون أي إجراء من طرف حامل البطاقة) إلى أية طريقة لتسديد الفواتير عن طريق البطاقات إلكترونياً مثل "سداد" والتي قد تقدم إلى حامل البطاقة لتسهيل عمليات دفع الفواتير الشهرية.

١٢ يوافق حامل البطاقة على أن عمليات دفع الفواتير عن طريق نظام "سداد"، وعمليات السحب النقدي، وكذلك معدل النسبة السنوي على العمليات الدولية لا تتدرج تحت نظام المكافآت للبطاقات الائتمانية.

١٣ يوافق حامل البطاقة على أنه يجوز لسامبا في أي وقت، وبدون الحاجة إلى إشعار مسبق، القيام مباشرة بخصم قيمة أية مبالغ مستحقة على حامل البطاقة من أية مبالغ موجودة في أي حساب جاري أو توفير لحامل البطاقة لدى سامبا.

١٤ يوافق حامل البطاقة على أن تكون سجلات سامبا هي إثبات مقبول للمبلغ الصحيح لدين حامل البطاقة.

١٥ في حالة فقدان حامل البطاقة إقامته في المملكة العربية السعودية، فإن للبنك الحق في إلغاء بطاقته / بطاقته الائتمانية وعلى العميل تسديد المبالغ المستحقة.

١٦ لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ سامبا بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط الآتية:

١,٦ قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ سامبا عن طريق الهاتف بفقد أو سرقة البطاقة.  
٢,٦ عدم قيام سامبا باستلام بلاغ فقدان أو سرقة البطاقة نتيجة إهمال أو تأخير من طرف سامبا.

٣,٦ قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.

١٧ يكون الحد الأقصى لمسؤولية حامل البطاقة هو حد الائتمان المتاح للبطاقة أو قيمة العمليات الغير موافق عليها من حامل البطاقة والتي قيدت في كشف الحساب بعد الإبلاغ عن ضياع أو سرقة البطاقة، أيهما أقل.

١٨ يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام بطاقته في تنفيذ أي مشتريات أو خدمات مملووعة بموجب الأنظمة والأحكام السارية في المملكة العربية السعودية.

١٩ يوافق حامل البطاقة على أنه لن يستخدم البطاقة للمتاجرة في العملات الأجنبية، وشراء

العملات الافتراضية، بموجب المادة (٥) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا).

٢٠ يوافق العميل على تزويد سامبا بأية معلومات يطلبها منه لتأسيس حسابه لدى سامبا و/أو لمراجعتها و/أو لإدارته. ويقوض العميل سامبا بأن يحصل على وأن يجمع ما يلزمه من معلومات كما يرى أو يحتاج تخص العميل أو حساباته وتسهيلاته من مكتب الائتمان السعودي (سمة) وأن يكشف هذه المعلومات إلى الشركة المذكورة (سمة) أو لأي وكالة توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

٢١ يوافق حامل البطاقة على أن بعض المعلومات مثل اسمه وعنوانه يمكن تزويدها لشركات خارجية معينة يرى سامبا بأنها تتمتع بالسمعة الحسنة لغرض خدمة الحساب، وكذلك إذا اختار العميل، لأغراض التسويق وعرض منتجات أو خدمات عليه، وإذا كان يتعين على سامبا نظامياً أن يكشف عن بعض المعلومات عن العملاء، فإن سامبا ستبقي ذلك.

٢٢ يقوم حامل البطاقة بتقديم المعلومات والوثائق اللازمة لسامبا للمساعدة في إجراء التحقيقات الضرورية لتحديد المسؤوليات والالتزامات عن أي عملية غير نظامية قام حامل البطاقة بالإبلاغ عنها.

٢٣ للحصول على خدمات سامبا فون، سامبا اون لاين، وأجهزة الصرف الآلي "الخدمات"، وكذلك نقاط البيع، يقوم حامل البطاقة باختيار رقم سري عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبريد مباشرة وذلك وفقاً للشروط المذكورة أدناه.

٢٤ سوف يحل الرقم السري محل التوقيع الفعلي وتكون التعليمات المعطاة عن طريقه ملزمة لحامل البطاقة رغم أي ادعاء بأنها صدرت عن شخص آخر. ويحق لسامبا أن يعتمد عليها تماما.

٢٥ لا يجوز إشفاء الرقم السري للغير وإلا أصبح حامل البطاقة وحده مسؤولاً عن نتائج ذلك، وإذا اعتقد حامل البطاقة بأن الرقم أصبح معروفاً يجب عليه/عليها القيام فوراً بإخطار البنك وتغيير الرقم السري، ومن المستحسن تغيير الرقم السري دائماً وأن يتم تجنب استعمال اثنين أو أكثر من الأرقام المتشابهة المتتالية وتجنب الأرقام التي يمكن تخمينها بسهولة.

٢٦ يوافق حامل البطاقة على فرض رسوم / أتعاب على عمليات أو خدمات بنكية منفذة على سامبا فون، سامبا اون لاين، أو الصراف الآلي وذلك بعد إشعار حامل البطاقة بالرسوم المقررة أثناء العملية وموافقتها المسبقة عليها قبل تنفيذها. وبهذا يعتبر سامبا مفوضاً بالقيام مباشرة ودون الرجوع لحامل البطاقة بخصم مبالغ تلك الرسوم / الأتعاب حسبما تم توضيحها في كشوف الحساب الشهرية وذلك من أي حساب لحامل البطاقة لدى سامبا.

٢٧ تعتبر الكشوف الشهرية (الورقية أو الإلكترونية) في حال اختيارها من قبل حامل البطاقة عن طريق سامبا اون لاين) نهائية وصالحة إلا إذا تم الاعتراض عليها خطياً بواسطة حامل البطاقة خلال ٣٠ يوماً.

٢٨ مصطلح "خطأ في كشف الحساب أو المعاملات المتنازع عليها" يمثل أي معاملة تم قبدها في حساب البطاقة، أدت إلى حدوث خطأ في الرصيد الإجمالي.

٢٩ يقر ويعلن حامل البطاقة بأنه ليس ضمن الممنوع قانونياً التعامل معهم، وأنه مسؤولاً عن جميع الأموال المودعة في حسابه سواء من قبله أو من قبل غيره وبدون علمه. وأن يكون بالتالي مسؤولاً أيضاً عن هذه الأموال المودعة في حسابه عند عدم التبليغ عنها رسمياً لسامبا، كما يتعهد بأن جميع الأموال المودعة بحسابه قانونية المصدر وأنه مسؤول عن كونها خالية من أي تزوير أو تزيف وفي حالة إستلام سامبا منه أموالاً مزيفة فستصبح غير قابلة للاسترداد أو التعويض من البنك.

٣٠ يجوز لحامل البطاقة في أي وقت طلب إلغاء البطاقة من خلال إعطاء إشعار موثق لسامبا، مع إرجاع جميع البطاقات مقطوعة إلى تصفيين، ويصبح حامل البطاقة ملزماً بدفع المبلغ المستحق على حساب البطاقة حسب طريقة الدفع المحددة مسبقاً، إما بالسداد عن طريق الحد الأدنى للمبلغ المستحق أو بسداد الإجمالي كإجراء مسبقاً، كما يوافق حامل البطاقة على الخصم بالبطاقة، أما في حالة البطاقات مزدوجة الشعار، فإنه يحق لحامل البطاقة طلب استرداد بقاها المكافآت المترتبة غير المدفوعة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بهذه الشروط والأحكام.

٣١ تأمين السفر، إن كان من ضمن مزاي البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث مختص في التأمين. تطبيق الأحكام والشروط بما في ذلك شروط الاستثناء المؤهلة للحصول على التأمين حسب بوليصة التأمين، مثل العمر ونوع العلاج المقدم، لذلك سامبا ليس مسؤولاً عن أي مطالبة تخص برنامج تأمين السفر، يمكن توفير نسخة من بوليصة التأمين عند الطلب عن طريق سامبا فون. المطالبات، إن وجدت، المتعلقة بالبوليصة توجه مباشرة إلى موفر خدمة التأمين لتقييمها ومن ثم تقرير الموافقة عليها من عدمه. لمزيد من المعلومات نرجوا زيارة [samba.com](http://samba.com)

٣٢ برنامج الدخول لصالات المطارات، إن كان من ضمن مزاي البطاقة، مقدم من قبل طرف ثالث (فيزا / ماستركارد). تطبيق الأحكام والشروط بما في ذلك تغيير أو حذف لصالات المطارات وكذلك شروط الاستثناء المؤهلة لدخول الصالات. يرجى زيارة موقع سامبا اون لاين للحصول على قائمة الصالات المعتمدة لبطاقتك. و سوف يقوم سامبا (خلال ٣٠ يوماً) بإبلاغ حامل البطاقة في حال إلغاء البرنامج دون أدنى التزام أو مسؤولية لسامبا تجاه حامل البطاقة عن هذا البرنامج.

٣٣ بالإضافة إلى جميع الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، ستطبق شروط وأحكام أخرى تخص بعض المزايا الإضافية حسب نوع البطاقة وهذه الشروط والأحكام موجودة على موقع سامبا الإلكتروني وفي دليل الخدمات المرفق مع البطاقة الائتمانية.

٣٤ في حال حاجة حامل البطاقة إلى استشارة ائتمانية عن منتجات وخدمات سامبا البنكية، على حامل البطاقة الاتصال على سامبا فون للحصول على الاستشارة الائتمانية المطلوبة.

٣٥ يوافق حامل البطاقة على أن عدم الالتزام بجميع الشروط والأحكام المذكورة قد يؤدي إلى:

١,٣٣ إلغاء أو تعليق البطاقة / البطاقات الإضافية بدون إشعار مسبق من سامبا.

٢,٣٣ التأثير السلبي على سجل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) الخاص بحامل البطاقة وكذلك القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.

٣,٣٣ اللجوء القانوني إلى السلطات القضائية السعودية في حال عدم سداد مستحقات حساب البطاقة.

٤,٣٣ زيادة العبء المالي على حامل البطاقة نتيجة الرسوم والنفقات في حالة سداد المبلغ الأدنى المستحق كل شهر.



والمستقبلية من غير حاجة إلى الحصول على موافقة أخرى من [العميل] وذلك إذا كان واجباً وفقاً للنظام (القانون) أو بموجب هذه الاتفاقية على [سامبا] دفع تلك الضرائب إلى السلطات الضريبية المختصة مباشرة أو بالنيابة عن [العميل].

9. إن [سامبا] غير مسؤولة عن أي غرامات أو فوائد تنتج عن تأخر [العميل] أو عدم قيامه بدفع أي ضرائب واجبة الدفع.

10. يوافق [العميل] على تعويض [سامبا] عن أي ضرائب أو تكاليف متعلقة بالضرائب أو رسوم إدارية أو غرامات دفعتها [سامبا] أو توجب عليها دفعها بسبب عدم تنفيذ [العميل] لالتزاماته الواجبة عليه في هذا الشأن بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب النظام (القانون) أو بسبب تأخره في تنفيذ تلك الالتزامات.

11. عندما يجب على [سامبا] أن تدفع أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية، فإن [العميل] وافق على الالتزام بتعويض [سامبا] عن قيمة تلك الضرائب.

12. يجب على [العميل] أن يدفع إلى [سامبا] كافة المبالغ الواجب عليه دفعها بموجب هذه الاتفاقية كاملة كما تم الاتفاق عليها، فإن كان على [العميل] التزام نظامي (قانوني) بخصم أو استقطاع الضريبة من أي مدفوعات مستحقة لـ [سامبا]، فإن على [العميل] بناءً على طلب [سامبا] زيادة المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا] لتغطية أي نقص حاصل بسبب الخصم أو الاستقطاع إلى الحد الذي يساوي قيمة المبلغ الذي تم الاتفاق على دفعه إلى [سامبا] ابتداءً قبل الخصم أو الاستقطاع بموجب هذه الاتفاقية، والمبادرة بإشعار [سامبا] بذلك وقت استلامه للفاصلة ذات الصلة أو حين علم [العميل] بوجود ذلك الالتزام، أيهما أسبق، كما أن عليه أن يقوم بتزويد [سامبا] بما يثبت استلام السلطات الضريبية المختصة لمبلغ تلك الضريبة التي قام [العميل] بخصمها وان يزود [سامبا] كذلك بأي معلومات أو وثائق متعلقة بهذا الموضوع وفقاً لما تطالبه [سامبا]. وفي حالة استلام [العميل] لطلب مكتوب من [سامبا] لتزويدها بتلك الوثائق والمعلومات، ولكن [العميل] لم يقدم بتزويد [سامبا] بتلك الوثائق والمعلومات لأي سبب، فإن [العميل] وافق على الالتزام بأن يدفع إلى [سامبا] تلك المبالغ المخصصة، ما لم يكن تأخر [العميل] عن تزويد [سامبا] بالوثائق والمعلومات المطلوبة ناتجاً بشكل رئيسي عن تأخر السلطات المختصة في إصدارها.

13. في حالة زيادة مقدار الضريبة واجبة الدفع، فإن حامل البطاقة وافق على زيادة مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها إلى سامبا بمقدار مماثل لمقدار ما زاد من الضريبة.

14. من غير الإخلال بأي مادة أخرى في هذه الاتفاقية، يوافق حامل البطاقة على ما يلي: (أ) احتساب ودفع ضريبة القيمة المضافة حسب النسبة واجبة التطبيق (حالياً 5%) إلى سامبا على الرسوم والأجور المعينة في الإفصاح المبدئي و (ب) أحقية سامبا بخصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد من حساب حامل البطاقة بدءاً من 1 يناير 2018.

1. إن كلمتا ضريبة أو ضرائب حيثما وردتا في هذه الاتفاقية فإن معناهما يشمل الزكاة، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة المخرجات، وضريبة المدخلات، وضريبة رأس المال، وضريبة الدمغة، وضريبة أجور العاملين، وضريبة الاستقطاع، وضريبة المبيعات، وضريبة العقارات، ورسوم الأراضي البيضاء، وضريبة السلع الانتقائية، وضريبة الفنادق، وضريبة السياحة، وضريبة الإرث، وضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية، وأي نوع آخر من الضرائب حالّة أو مستقبلية بالإضافة إلى أي غرامات أو فوائد أو عمولات متعلقة بأي مما سبق ذكره أعلاه في هذه المادة، حيث يشار إلى جميع ما سبق لأغراض هذه الاتفاقية بـ "الضريبة" أو "الضرائب" بإضافة (أل) التعريف أو بدونها.

2. ما لم يتم الاتفاق أو النص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ (على سبيل المثال وليس الحصر العمولات، والرسوم، والمصاريف، والفوائد، والتعويضات، والمدفوعات، والأجور) الواجب على [العميل] دفعها إلى [سامبا] مقابل الخدمات التي تقدمها [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية تعتبر جميعها مبالغ مستقلة عن مبلغ أي ضريبة، وفي حالة فرض أي ضريبة فإن مقدار مبلغ تلك الضريبة أو مقدار نسبتها سيكون مبنياً بشكل مستقل زائداً على أي مبلغ واجب الدفع مقابل الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.

3. وافق [العميل] على دفع كافة الضرائب المتعلقة بأي من المبالغ الواجب عليه دفعها إلى [سامبا]، كما وافق [العميل] على أن يتحمل جميع التكاليف المتعلقة بذلك.

4. عندما يتم فرض الضرائب بموجب النظام (القانون) فيما يتعلق بتقديم [سامبا] لأي خدمات لأي طرف بموجب هذه الاتفاقية، فإن ذلك الطرف يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] في تاريخ وجوب سداد تلك الضرائب أو قبله مبلغاً مساوياً لمقدار تلك الضرائب بالإضافة إلى أي مبالغ أخرى واجبة على ذلك الطرف دفعها إلى [سامبا] بموجب هذه الاتفاقية.

5. عندما يقضي النظام (القانون) بإلزام [سامبا] بتقديم فاتورة ضريبة لأي طرف لهذه الاتفاقية، فإن [سامبا] سوف تقوم بذلك، مع العلم أنّ عدم تقديم [سامبا] لتلك الفاتورة الضريبية لا يصح الاحتجاج به لإعفاء ذلك الطرف من واجبه في أن يدفع إلى [سامبا] أي ضرائب واجبة الدفع.

6. عندما يتوجب على [العميل] أن يدفع مبلغ تعويض أو تأمين إلى [سامبا]، فإن [العميل] يجب عليه أن يدفع إلى [سامبا] كامل مبلغ ذلك التعويض أو التأمين بالإضافة إلى أي ضريبة واجبة الدفع، إلا إذا قررت [سامبا] أنها تستحق ائتمانا أو إعادة دفع فيما يتعلق بتلك الضرائب من الجهات الضريبية المختصة.

7. سيقوم أطراف هذه الاتفاقية بتزويد بعضهم بالتفاصيل المتعلقة بالتسجيل الضريبي والمعلومات ذات الصلة بناءً على طلب كل منهم وذلك لغرض الالتزام بالواجبات النظامية (القانونية) المتعلقة بالإقرار الضريبي.

8. يقر [العميل] ويوافق على أن [سامبا] لها الحق في خصم وتحصيل أي ضرائب متعلقة بهذه الاتفاقية من حساب [العميل] وأمواله وإيراداته وأصوله الحالية

